

التقرير الموحد لوثائق المعلومات المتعلقة بالمشروع
وصحيفة بيانات الضمانات المتكاملة (PID/ISDS)
تمويل إضافي

PIDISDSA19900 رقم التقرير :

تاريخ الاعداد / الاستكمال: 27 تشرين الأول/أكتوبر 2016

أ. المعلومات الأساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد:	الأردن	رقم المشروع:	P161465
اسم المشروع:	مشروع الخدمات الطارئة والتكيف الاجتماعي (P161465)		
اسم المشروع الرئيسي:	الأردن - الخدمات الطارئة والتكيف الاجتماعي (P147689)		
المنطقة:	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		
التاريخ التقديري للتقييم:	05 تشرين الأول/أكتوبر 2016	جلسة مجلس الإدارة:	08 تشرين الثاني/نوفمبر 2016
مجال الممارسة (الأساسي):	الممارسة العالمية في أداة الإقراض: المجالات الاجتماعية والمدنية والريفية والمتعلقة بالتكيف		
الجهة المقترضة:	وزارة التخطيط والتعاون الدولي		
الوكالة المنفذة:	وزارة الشؤون البلدية		
التمويل (بـ مليون دولار أمريكي)			
مصدر التمويل	المبلغ		
الصناديق الائتمانية القائمة بذاتها MNA VPU	10.80		
النقص في التمويل	0.00		
التكلفة الاجمالية للمشروع	10.80		
الفئة البيئية	ب- التقييم الجزئي		

القرار	تم تفويض الفريق من خلال الاستعراض بإجراء التقييم والتفاوض
أي قرار آخر (حسب الاقتضاء)	
هل هو مشروع مكرّر؟	كلا
هل هو مشروع منقول؟ (ن) يُكشف عنه	كلا

ب. المقدمة والسياق

سياق البلد

يستضيف الأردن حالياً 638633 لاجئاً سورياً مسجلاً، يعيش 80 في المئة منهم في مجتمعات محلية مُستضيفة، مما يُمثّل حوالي 10 في المئة من سكان الأردن. ولكن العدد الإجمالي للسوريين قد بلغ 1.3 مليون وفقاً لتعداد أُجري مؤخراً. ففي السنتين الأوليين من الأزمة، تركّزت استجابة المجتمع الدولي بشكل حصري تقريباً على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين. أمّا في العامين الماضيين، فقد تحوّل الاهتمام نحو بناء قدرة البلدان المُستضيفة على التكيف والتخفيف من تأثير الأزمة على سكّان تلك البلدان وعلى بنيتها التحتية واقتصادها. إذ إن الضغوطات الناجمة عن مثل هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان والتكلفة المتزايدة للأزمة لتلبية ارتفاع الطلب على البنية التحتية والخدمات العامة أدت بشكل كبير إلى إجهاد النظم والهيكل في البلد، لا سيما في مجالات المياه والصرف الصحي والكهرباء وإدارة النفايات الصلبة والصحة والتعليم. كما أن تصوّرات التنافس على فرص العمل والضغوط المفروضة على الأجور قد أثرت سلباً على التماسك الاجتماعي. وبالنظر إلى الوضع الذي يتطور بسرعة، ثمة تحوّل في الوقت الحاضر لاستكمال البحث عن تحقيق التكيف من خلال صياغة خطة إنمائية مستدامة ومنطقية وحساسة من الناحية السياسية. ويُسلم هذا النهج بالطابع الطويل الأمد لهذه الأزمة ويسعى إلى معالجة تأثيرها على آفاق التنمية في البلد.

السياق القطاعي والمؤسسي

يتمتع الأردن بثلاثة مستويات من الحكومة: المركزي والمحافظات والبلديات. تركز المحافظات بصورة أساسية على النظام العام، ولكنها تمثل أيضاً المركز الاقليمي الذي من خلاله تعمل الوحدات اللامركزية للوزارات المختصة على تخطيط الاستثمارات وتنسيقها وتوفير الخدمات. أما البلديات فهي تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون البلدية (MOMA). إذ تُصنّف حالياً 99 بلدية ضمن ثلاث فئات تبعاً لحجم سكانها.

في حين أن عدداً من الخدمات تُوجّه مباشرةً من الوزارات المختصة إلى المستخدمين من خلال الوحدات اللامركزية على مستوى المحافظة (مثل التعليم والصحة)، تبقى البلديات مسؤولةً بأدنى مستوى عن مجموعة من الوظائف والخدمات، من بينها جمع النفايات الصلبة وبناء الطرقات وإعادة تأهيلها وصيانتها، وإنارة الشوارع وتنظيفها، وبناء المسالخ والأسواق والحدائق العامة والمكاتب وتشغيلها، وأنشطة تنظيم المدن. ويتم تمويل هذه الأنشطة من إيراداتها الذاتية ومِنَ الحكومة المركزية والقروض المقدّمة من بنك تنمية المدن والقرى (CVDB).

ورغم أن البلديات لا تتمتع بالسلطة والموارد اللازمة، فقد طُلب منها في هذه الأزمة معالجة مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة

بتقديم الخدمات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية. إذ إنَّ الغالبية العظمى من السوريين يعيشون في المجتمعات الأردنية، متركّزين في عدد من البلديات في شمال الأردن. وقد شكّلت هذه الزيادة السريعة في عدد السكان ضغطاً إضافياً هائلاً على تلك البلديات. كما أدى الطلب المتزايد على السكن إلى نمو ملحوظ في البناء الجديد، ممّا أسفر عن إنشاء أحياء جديدة تحتاج إلى طرق وبنّاءة في الشوارع ووصول بالخدمات. وتضاعفت كمية القمامة وتراكمت في العديد من المراكز المدنية، ممّا جعل البلديات تجهد أساطيل تجميع نفاياتها. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الإيجارات وتكاليف المعيشة الحاجة إلى أن تضطلع البلديات بدورٍ أكثر فعالية في تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز فرص كسب الرزق وتحسين الرفاهية المجتمعية. إلى ذلك، أجرى الأردن انتخابات بلدية في شهر آب/أغسطس 2013، أنت برؤساء بلديات وممثلين منتخبين إلى المجالس المحلية. فالانتخابات يمكنها تعزيز مكانة البلديات في تقديم الخدمات والتنمية المحلية والمجال الاجتماعي. ومن خلال تأمين دعم خارجي مُعزّز وتطبيق أنظمة مساعلة أكثر صرامة، قد تتمكن البلديات من المضي قدماً نحو الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات مواطنيها ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتحقيق أولوياتهم ومعالجة شكاوهم.

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية للمشروع الأساسي - المشروع الرئيسي

الهدف الإنمائي للمشروع هو مساعدة البلديات والمجتمعات المحليّة المُستضيفة الأردنية في معالجة التأثيرات المباشرة لتقديم الخدمات من جراء تدفقات اللاجئين السوريين وتعزيز قدرة البلديات على دعم التنمية الاقتصادية المحلية.

الأهداف الإنمائية للمشروع المقترح - التمويل الإضافي

الهدف الإنمائي للمشروع هو مساعدة البلديات والمجتمعات المحليّة المُستضيفة الأردنية في معالجة التأثيرات المباشرة لتقديم الخدمات من جراء تدفقات اللاجئين السوريين وتعزيز قدرة البلديات على دعم التنمية الاقتصادية المحلية.

النتائج الرئيسية

يتم رصد التقدّم المُحرز في الأهداف الإنمائية للمشروع من خلال المؤشرات الرئيسية التالية:

- المستفيدون مباشرة من المشروع (#)، ومنهم النساء (%);
- المتضررون من الصراع الذين حصلوا على المساعدات خلال السنة الأولى من المشروع، الفعالية (#)، ومنهم: (i) النساء؛ (ii) والمواطنون الأردنيون، (iii) واللاجئون.
- البلديات المشاركة التي حافظت على مستويات الاستثمار للفرد في فترة ما قبل الأزمة، وذلك في مجالين على الأقل من المجالات التالية (%): (i) النفايات الصلبة؛ (ii) والطرق المحلية؛ (iii) وتنظيف الشوارع؛ (iv) والمنزهات والأماكن الترفيهية؛ (v) والخدمات المجتمعية.
- البلديات المشاركة التي تنفّذ أو تيسّر مشروعين على الأقل من المشاريع الفرعية ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية المحلية المُحدّدة في خطط التنمية الاقتصادية المحلية (%).
- البلديات المشاركة التي تُصدر المراجعات الماليّة والفنبيّة السنويّة من دون آراء سلبية في كل عام (%).

ورغم أن المؤشرات المذكورة أعلاه ستبقى منطبقة على التمويل الإضافي المقترح، فسيتمّ زيادة الأهداف مع مراعاة النطاق الأوسع للمشروع من حيث عدد البلديات المشاركة.

د. وصف المشروع

يحسّن المشروع الظروف المعيشية في البلديات المتضررة، ويشجّع التكيف في وجه الأزمة من خلال دعم البلديات المشاركة لتقديم خدمات إضافية بناءً على الحاجات المحلية، وتعزيز تكيف المجتمعات المحلية من خلال تنمية اقتصادية محلية وإشراك تلك المجتمعات، وتعزيز تكيف المؤسسات في وجه الأزمة من خلال تطوير نظم التأهب لحالات الطوارئ. ورغم أن المشروع قد دعم تسع بلديات في خلال السنة الأولى، فقد ارتفع عدد البلديات المشاركة إلى 16 بلدية مختارة على أساس زيادة نسبية في حجم سكانها من جراء تدفقات اللاجئين.

اسم العنصر:

المنح البلدية

التعليقات (اختياري)

اسم العنصر:

التمية المؤسسية وإدارة المشاريع

التعليقات (اختياري)

ه. موقع المشروع والخصائص المادية البارزة ذات الصلة بتحليل الضمانات (إذا كانت معروفة)

يتم تنفيذ المشروع في المحافظات التالية: إربد والمفرق والبلقاء والزرقاء ومعان وعجلون. وقد تم اختيار البلديات التالية: إربد والرمثا وهوران والمفرق ونيو بلعما والسرحان الزعيتري والمنشبية وحوشا وسحاب ومعان والضليل والمعراض وعجلون والزرقاء وعين الباشا وصباحا والدفيانة داخل المملكة الأردنية الهاشمية. ولن يُنظر في أي مواقع إضافية ضمن إطار هذا التمويل الإضافي.

و. الأخصائيون في مجال الضمانات البيئية والاجتماعية في الفريق

ماريانا ت. فيليسيو (Mariana T. Felicio) (GSU05)

ترايسي هارت (Tracy Hart) (GEN05)

II. التنفيذ

من أجل ضمان التنفيذ الفوري والفعال، تتبّع ترتيبات التنفيذ والبنية المؤسسية للمشروع والنظم والإجراءات التي وُضعت لمشروع التنمية المحلية والإقليمية (RLDP) بتمويل من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، إلى أقصى حدّ ممكن. وتُقدّم لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات (SC) التوجيه الاستراتيجي وتمارس التنسيق والإشراف العام على المستوى الوطني، يرأسها أمين عام وزارة الشؤون البلدية، وتضمّ وزارات ووكالات رئيسية مثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون البلدية

وزارة المياه والري وبنك تنمية المدن والقرى. كما أنها تتضمن ممثلين من المحافظات والبلديات المشاركة (بالتناوب). وتؤدي وزارة الشؤون البلدية، لا سيما وحدة إدارة المشروع، مهام أمانة اللجنة التوجيهية. وتجتمع اللجنة التوجيهية مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر.

إن وزارة الشؤون البلدية مسؤولة عن التنسيق والإدارة العامة للمشروع وإعداد التقارير في سياقها، وعن تنفيذ العنصر الفرعي 2B. وتُعد وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون البلدية بتنسيق المشروع وإدارته والإشراف على تنفيذه بشكل يومي، وتضم هذه الوحدة مديراً للمشروع ونائبين للمدير (واحد عن كل من وزارة الشؤون البلدية وبنك تنمية المدن والقرى)، وخبيراً في الرصد والتقييم وموظفين للدعم. وتتطوي مهامها، في جملة أمور، على: (أ) تقديم الدعم إلى اللجنة التوجيهية، والتخطيط لأنشطة المشروع والإشراف عليها، والتنسيق بين الشركاء المؤسسيين والجهات المانحة، وتنظيم البعثات السنوية المشتركة، وما إلى ذلك؛ (ب) وتأمين الرقابة الائتمانية الشاملة للمشروع، بما في ذلك رصد المشروع، والإدارة المالية، ومراجعة الحسابات، والامتثال للضمانات، وما إلى ذلك؛ (ج) وتقديم تقارير عن المشروع إلى الحكومة والجهات المانحة، بما في ذلك إعداد التقارير المرحلية للمشروع ونشرها؛ (د) وتولي أنشطة المعلومات والاتصال ذات الصلة بالمشروع؛ (هـ) وإدارة العنصر الفرعي 2B وتنفيذه، مما يستدعي بناء القدرات لأنظمة إدارة المخاطر والتأهب لحالات الطوارئ في الأردن.

ويُدعم بنك تنمية المدن والقرى وزارة الشؤون البلدية، ويكون مسؤولاً عن توفير (i) الدعم الائتماني لهذا المشروع، بما في ذلك إعداد طلبات السحب والطلبات المالية الأخرى؛ (ii) وتوريد الأشغال والسلع والخدمات للمواد التي تتجاوز عتبة التوريد المُحددة للبلديات بموجب القوانين الحالية؛ (iii) والإدارة المالية وإعداد التقارير؛ (iv) ومراجعة الحسابات السنوية للمشروع بأكمله، بما في ذلك النفقات التي جرت بمقتضى العنصر 2 وتأمين مراجعة الحسابات للبلديات المشاركة. كما يعين بنك تنمية المدن والقرى موظفاً محورياً يشغل منصب نائب مدير وحدة إدارة المشروع ويقدم التقارير إلى مدير المشروع بشأن مجموعة الأنشطة المذكورة أعلاه.

في هذا السياق، تتحمل البلديات المشاركة مسؤولية تحديد وتأمين البنية التحتية والخدمات ذات الأولوية الممولة من خلال المشروع، بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية المستفيدة. وتساهم هذه المجتمعات في اختيار الأنشطة ذات الأولوية من خلال العملية التشاركية الواردة في دليل عمليات المشروع الذي تم استكماله في كانون الأول/ديسمبر من العام 2015 لتقديم الإرشادات اللازمة من أجل تنفيذ عملية تشاور أكثر تنظيماً مع المجتمعات المحلية.

III. سياسات الضمانات التي قد تنطبق

سياسات الضمانات	مطبقة؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي (المصادر الثقافية) والإشائية/إجراءات البنك الدولي (4.01)	نعم	يتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية عملية فرز للمشاريع بُغية رفض أي مشاريع فرعية تنطبق عليها سياسات الموائ الطبيعية أو الغابات أو الموارد الثقافية أو مكافحة الآفات. ويمكن أن تحمل المشاريع الصغيرة الممولة آثاراً بيئية سلبية مشتركة مثل النفايات ومياه الصرف الصحي والغبار وتوليد الضوضاء، فضلاً عن تحويل حركة المرور و/أو الصحة والسلامة المهنية. أما بالنسبة إلى معظم المشاريع الفرعية التي جرى تحديد آثارها

<p>السلبية، فمن المتوقع أن يكفي تنفيذ المبادئ التوجيهية العامة لخطة الإدارة البيئية أو إعداد وتنفيذ خطط محدّدة للإدارة البيئية والاجتماعية لتلك المشاريع ليس إلا.</p>		
	كلا	الموائل الطبيعية (المصادر الثقافية والإنشائية/إجراءات البنك الدولي 4.04)
	كلا	الغابات (المصادر الثقافية والإنشائية/إجراءات البنك الدولي 4.36)
<p>تشمل القائمة الإيجابية الإرشادية التي يعدها إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بشأن المصرفيات البلدية المؤهلة توريد مبيدات للحشرات أو مبيدات للقوارض للمكافحة الكيميائية، وفي هذه الحالة تستعمل خطة مكافحة الآفات الخاصة بمشروع الخدمات الطارئة والتكيف الاجتماعي، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية البيئية التقنية الخاصة بخطة مكافحة الآفات، وذلك من أجل ضمان مراعاة المصادر الثقافية والإنشائية 4.09.</p>	نعم	مكافحة الآفات (المصادر الثقافية والإنشائية) (4.09)
	كلا	الموارد الثقافية والإنشائية (المصادر الثقافية والإنشائية/إجراءات البنك الدولي 4.11)
	كلا	الشعوب الأصلية (المصادر الثقافية والإنشائية/إجراءات البنك الدولي 4.10)
<p>تم استكمال إطار سياسة إعادة التوطين أساساً كإجراء وقائي في الحالة البعيدة الاحتمال حيث يوجد مستقنون و / أو أعباء على أراضٍ حكومية مستخدمة للمشروع، أو حيث تؤدي ظروف المشروع إلى مصادرة أراضٍ أو إلى تأثيرات غير متوقعة على المعيشة. وفي هذه الحالة، يتم وضع خطط عمل متعلقة بإعادة التوطين أو خطط عمل مختصرة متعلقة بإعادة التوطين بغية معالجة أي آثار سلبية قد تنشأ وفقاً للمصادر الثقافية والإنشائية 4.12. وسيتم الكشف عن تلك الخطط داخل البلد وفي مركز المعلومات العام (إنفو شوب) التابع للبنك الدولي بعد التشاور مع الأشخاص والمجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع.</p> <p>من غير المتوقع أن تُطلق الأنشطة المؤهلة على مستوى المشاريع الفرعية المصادر الثقافية والإنشائية الخاصة بالبنك الدولي 4.12، والتي تغطي آثاراً تتعلق أساساً بنقل الأسر أو المجتمعات المحلية؛ وحيارة الأراضي ذات الملكية الخاصة (موقتاً أو غير ذلك)؛</p>	نعم	إعادة التوطين القسرية (المصادر الثقافية والإنشائية/إجراءات البنك الدولي 4.12)

والآثار السلبية على المعيشة بما في ذلك تلك التي قد تحدث من جراء فرض قيود على الوصول إلى الموارد. ولكن من المتوقع أن تُنفذ تلك الأنشطة إلى حدٍ كبيرٍ على أراضٍ عامة أو مملوكة من الدولة. ومع ذلك، يجري إعداد إطار سياسة إعادة التوطين هذا من أجل مساعدة المشروع على تلبية متطلبات البنك الدولي في إطار المصادر الثقافية والإنشائية 4.12 في حال طرأت أي آثار سلبية مؤقتة أو دائمة ذات الصلة بالأراضي أو بالظروف المعيشية.		
	سلامة السدود (المصادر الثقافية كلاً والإنشائية/إجراءات البنك الدولي 4.37)	
	المشاريع على المجاري المائية الدولية (المصادر الثقافية والإنشائية/إجراءات البنك الدولي 7.50)	كلاً
	المشاريع في مناطقٍ متنازعٍ عليها (المصادر الثقافية والإنشائية/إجراءات البنك الدولي 7.60)	كلاً

IV. القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسة الضمانات وكيفية إدارتها

أ. ملخص قضايا الضمانات الرئيسية

<p>1. وصف قضايا الضمانات وآثارها المرتبطة بالمشروع المقترح؛ تحديد ووصف الآثار المحتملة الواسعة النطاق و/أو الكبيرة و/أو غير قابلة للانعكاس:</p> <p>تحدّد البلديات المشاريع الفرعية الممولة من المنح البلدية وذلك بالتشاور مع مجتمعاتها المحلية بموجب قائمة إيجابية بالنفقات المؤهلة الموافق عليها مسبقاً. وتتضمن هذه القائمة الخدمات التي تقع مباشرة ضمن اختصاص البلديات (على سبيل المثال، إدارة النفايات الصلبة وإعادة تأهيل الطرق والبنية التحتية الصغيرة وإنارة الشوارع ومكافحة الآفات والمرافق الترفيهية والتنمية الاقتصادية المحلية وسبل العيش، وما إلى ذلك)، فضلاً عن بعض الخدمات التي يمكن أن تُسندها البلديات إلى مقدمي خدمات آخرين (على سبيل المثال، المياه والمياه المستعملة والصرف الصحي، وما إلى ذلك). وكذلك يتم استبعاد بعض الأنشطة لأنها يمكن أن تُشكّل مخاطر سلبية للضمانات الاجتماعية أو البيئية. ويتم استعراض المشاريع الفرعية الفردية على أساس معايير فحص مُحَدَّدة، بما في ذلك الاعتبارات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. واستناداً إلى التجربة المستخلصة حتى الآن، تصبّ الاستثمارات النموذجية في مشاريع فرعية متعلقة بالانشاءات المدنية التي تشمل التحسينات في البنية التحتية والخدمات البلدية الأساسية (مثل معدات النفايات الصلبة (شاحنات ضغط القمامة)، وإعادة تأهيل شبكة المياه أو الصرف الصحي أو تمديداتها، وأنظمة تصريف مياه الأمطار، وإعادة تأهيل الطرق وتوسيعها، وإنارة الشوارع، وجدران التثبيت، وما إلى ذلك). ويمكن تمويل المشاريع الفرعية الصغيرة والمتوسطة الحجم فقط إذا اعتمدت التدابير المنصوص عليها في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. ويُشترط أن تُنجز المشاريع الفرعية من الفئة باء في ما يخص المشاريع ذات الآثار السلبية المحددة، ويتطلب ذلك تنفيذ خطة إدارة بيئية</p>
--

اجتماعية على مستوى المشاريع الفرعية مع التركيز على كيفية تخفيف آثارها السلبية وتفصيلها من خلال اتخاذ تدابير لإدارة الآثار الضارة وتقليصها. وفي هذا السياق، تم استكمال صكوك الضمانات وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين، وسوف يتم الإفصاح عنها قبل التفاوض على هذا التمويل الإضافي.

بلغ هذا المشروع سنته الثالثة من التنفيذ ولم يسجل حتى الآن أي آثار سلبية ملحوظة من ناحية الضمانات البيئية أو الاجتماعية. ويُتوقع للمشروع آثار اجتماعية إيجابية فحسب من خلال تقديم خدمات مجتمعية وغيرها من الخدمات. ولم تسجل أي آثار ضارة مثل نقل الأسر، أو أي آثار سلبية على الدخل أو المعيشة أو الأعمال، أو أي تقييد للوصول إلى الموارد الطبيعية. أما في ما يتعلق بأداء الضمانات الاجتماعية حتى الآن، فقد فحص واستبعد المشروع بفعالية المشاريع الفرعية المحتملة التي تنطوي على حيازة الأراضي و/أو إعادة التوطين. ولوحظ غياب وثائق متعلقة بملكية الأراضي أو نقل ملكيتها بالنسبة إلى مشروعين من المشاريع الفرعية. ومع ذلك، جرى التخفيف من المخاطر المرتبطة بذلك من خلال تقديم الوثائق المناسبة لملكية الأراضي كجزء من عملية دراسة المشروع الفرعي وتوفير التدريب اللازم للبلديات. كما جرت تسوية قضايا الامتثال الأولية المتعلقة بوثائق فحص المشاريع الفرعية. ولم يكن هناك أي ثغرات امتثال رئيسية في ما يتعلق بالمبادئ التوجيهية البيئية، ولا أي ثغرات امتثال تسهم في عدم القدرة على تلبية الاهداف الانمائية للمشروع. ولم يتم وضع أو تنفيذ أي خطط عمل متعلقة بإعادة التوطين أو أي خطط عمل مختصرة متعلقة بذلك.

في شهر أيار/مايو 2016، جرى تعزيز قدرات الموظفين في وحدة إدارة المشروع في خلال دورة تدريبية إقليمية حول الضمانات الاجتماعية قدمها موظف البنك الدولي على مدى ثلاثة أيام. ومن المقرر تنظيم دورات إضافية من التدريب الموجّه في الأشهر الستة المقبلة بغية تعزيز عملية التوثيق والتقرير لجوانب الضمانات، بالإضافة إلى دورات تدريب لتجديد المعلومات حول فحص المشاريع الفرعية وإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية على مستوى المشاريع الفرعية.

2. وصف أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأجل بسبب أنشطة مستقبلية متوقعة في منطقة المشروع:

- بما أنه لا تغيير في أنواع الأنشطة الممولة، تكون الآثار المتوقعة مماثلة لتلك التي تمّ تحديدها في التقييم وتشمل ما يلي:
- صحة العمّال وسلامتهم؛
 - الغبار والضوضاء والرائحة من جراء عملية التأهيل الصغيرة الحجم؛
 - معالجة النفايات خلال عملية البناء والتشغيل؛
 - التخلّص من مخلفات البناء؛
 - تحويل ممرات المشاة و/أو حركة مرور المركبات، و/أو الحد من الوصول إلى الأماكن العامة لفترة قصيرة؛
 - المياه (مياه الصرف الصحي، وتصريف المياه السطحية ومياه الأمطار) خلال عملية البناء والتشغيل؛
 - إمكانية بعيدة لـ "إيجاد الفرص" في ما يتعلق بأصول التراث الثقافي.

3. وصف أي بدائل للمشروع (عند الاقتضاء) تؤخذ بالاعتبار من أجل تفادي الآثار السلبية أو تقليصها.

عند تصميم المشروع الأولي، أخذ المشروع بعين الاعتبار تمويل احتياجات البلديات على نطاق أوسع بحيث يشمل توسيع وتأهيل البنية التحتية و/أو الشبكات الأساسية. وبما أن هناك شركاء ثنائيو ومتعدّدو الأطراف يقّمون المساعدة في هذه المجالات، فسيفتصر هذا المشروع على دعم التحسينات الصغيرة في الخدمات البلدية (مثل إعادة التأهيل و/أو التوسيع و/أو بناء إنشاءات جديدة محدودة). وسيسمح ذلك بصرف الأموال بسرعة أكبر بفضل عملية ضمانات أقل تعقيداً.

4. وصف التدابير التي اتخذتها الجهة المقترضة من أجل معالجة قضايا سياسة الضمانات. تقديم تقييم لقدرة الجهة المقترضة على التخطيط لتلك التدابير المذكورة وتنفيذها.

يمكن تصنيف الاستثمارات تحت الفئة (باء) وفقاً لسياسة البنك الدولي التنفيذية 4.01. ويتم استكمال إطار سياسة إعادة التوطين (بناء على إصدار العام 2013) ليس تحسباً لحيازة الأراضي بل كإجراء وقائي في الحالة البعيدة الاحتمال حيث يتواجد مستقطنون و/أو أعباء على أراضٍ حكومية مستخدمة في المشروع. وفي هذه الحالة، سوف يتم وضع خطط عمل لإعادة التوطين من أجل معالجة أي آثار سلبية قد تنشأ وفقاً للمصادر الثقافية والإنشائية 4.12. ويتطلب ذلك إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية وتنفيذه.

لقد وُضع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين وأُعلن عنهما في شباط/فبراير من العام 2013. وتتم حالياً متابعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين ذات الصلة بالمشروع وتنفيذهما بواسطة وكالات منقذة إلى جانب البلديات. في البداية، شهد المشروع جوانب ضعف في الامتثال للضمانات وتقديم التقارير والإشراف نظراً إلى القدرات الضعيفة الموجودة أصلاً داخل مختلف المؤسسات المعنية. ولكن الوضع قد تحسّن بشكل كبير خلال فترة التنفيذ الماضية بفضل تحسّن قدرات العمل والدعم المقدم من قبل فريق الدعم البلدي. وبالرغم من أن جميع البلديات تملك سجلاً لآلية معالجة المطالم وتسنبل وتعالج شكاوى المواطنين، إلا أنها لا تزال متحفظة على تسجيل الشكاوى والحلول. ولوحظ تحسّن في الجوانب التالية: تحسّنت المشاركة العامة في اختيار المشاريع الفرعية من خلال جلسات تشاور عامة منظمة بشكل جيد؛ أصبحت اليوم وثائق فحص الضمانات جزءاً من عملية اختيار المشاريع الفرعية وتصميمها ورصدها؛ كما تحسّنت عملية رصد ومراقبة ضمانات المشاريع من خلال زيارات ميدانية منتظمة؛ وتحسّن امتثال البلديات للضمانات نتيجة لعدد من فرص التدريب؛ ووضعت "خطة عمل للضمانات" للمشروع بحيث يتوجب استكمالها بانتظام واستعمالها كأداة توجيهية للامتثال للضمانات ورصدها ومراقبتها. وبشكل عام، كان أداء الضمانات حتى الآن مرضياً بشكل معتدل وقد سجل تحسناً متواصلاً، مع التركيز على تعزيز قدرة البلديات على مراقبة وإدارة الامتثال على مستوى المشاريع الفرعية.

5. تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووصف آليات التشاور والكشف عن البيانات بشأن سياسات الضمانات، مع التشديد على الناس المحتمل تأثرهم.

المستفيدون الرئيسيون هم المجتمعات المحلية حيث ستتم الاستثمارات والبلديات المشاركة التي من شأنها أن تشغلها وتديرها. كما تم تعزيز عملية التشاور مع المجتمعات المحلية على امتداد المشروع وسيجري استخدام خبرات إضافية لتعزيز قدرة البلديات على التواصل مع المجتمع وإشراك المواطنين. ويتم نشر قائمة بالمشاريع الممولة وكذلك ميزانية البلديات.

ب. متطلبات الكشف عن البيانات (ملاحظة: تظهر الأقسام الواردة أدناه فقط في حال إصدار سياسة ضمانات في هذا الصدد)

التقييم البيئي /التدقيق /خطة الإدارة /غيرها	
24 تشرين الأول /أكتوبر 2016	تاريخ استلام البنك للبيانات
25 تشرين الأول /أكتوبر 2016	تاريخ تقديم البيانات إلى مركز المعلومات العام (إنفو شوب)
	بالنسبة إلى المشاريع من الفئة (ألف)، تاريخ توزيع الملخص التنفيذي للتقييم البيئي إلى المديرين التنفيذيين
	الإفصاح عن البيانات "داخل البلد"

الأردن	13 شباط /فبراير 2013
التعليقات:	
خطة العمل المتعلقة بإعادة التوظيف /إطار سياسات إعادة التوظيف / عملية السياسات	
تاريخ استلام البنك للبيانات	24 تشرين الأول /أكتوبر 2016
تاريخ تقديم البيانات إلى مركز المعلومات العام (إنفو شوب)	25 تشرين الأول /أكتوبر 2016
الإفصاح عن البيانات "داخل البلد"	
الأردن	26 تشرين الأول /أكتوبر 2016
التعليقات:	
خطة إدارة الآفات	
هل تم الكشف عن الوثيقة قبل التقييم؟	
تاريخ استلام البنك للبيانات	24 تشرين الأول /أكتوبر 2016
تاريخ تقديم البيانات إلى مركز المعلومات العام (إنفو شوب)	25 تشرين الأول /أكتوبر 2016
الإفصاح عن البيانات "داخل البلد"	
الأردن	26 تشرين الأول /أكتوبر 2016
التعليقات:	
إذا أطلق المشروع السياسات المتعلقة بإدارة الآفات و/أو الموارد الثقافية، يتوجب تناول القضايا ذات الصلة والإفصاح عنها كجزء من التقييم أو التدقيق البيئي أو خطة الإدارة البيئية.	
وفي حال كان الإفصاح داخل البلد عن أي من الوثائق المذكورة أعلاه غير متوقع، الرجاء ذكر السبب:	

ج. مؤشرات رصد الامتثال على المستوى العام (يجب ملء هذا الجدول بعد إنجاز صفيحة بيانات الضمانات المتكاملة في اجتماع اتخاذ القرار بشأن المشروع) (ملاحظة: تظهر الأقسام الواردة أدناه فقط في حال إصدار سياسة ضمانات في هذا الصدد)

المصادر الثقافية والإنشائية/إجراءات البنك الدولي 4.01 - التقييم البيئي					
نعم	<input type="checkbox"/>	كلا	<input checked="" type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>
نعم	<input type="checkbox"/>	كلا	<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input checked="" type="checkbox"/>
نعم	<input checked="" type="checkbox"/>	كلا	<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>

الاعتماد/القرض؟						
المصادر الثقافية والإنشائية 4.09 - إدارة الآفات						
<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	كلا	<input checked="" type="checkbox"/>	نعم	هل يتناول التقييم البيئي مسائل إدارة الآفات بشكل مناسب؟
<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	كلا	<input checked="" type="checkbox"/>	نعم	هل هناك حاجة إلى وضع خطة منفصلة لإدارة الآفات؟
<input checked="" type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	كلا	<input type="checkbox"/>	نعم	إذا كان الجواب نعم، هل استعرض أي خبير مختص بالضمانات أو أي مدير ممارسات خطة إدارة الآفات ووافق عليها؟ هل تم إدراج متطلبات هذه الخطة في تصميم المشروع؟ إذا كان الجواب نعم، هل يشمل فريق العمل للمشروع خبيراً مختصاً بإدارة الآفات؟
المصادر الثقافية والإنشائية/إجراءات البنك الدولي 4.12 - إعادة التوطين القسرية						
<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input checked="" type="checkbox"/>	كلا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل تم إعداد خطة لإعادة التوطين أو خطة مختصرة أو إطار سياسة أو إطار عمل لها (عند الاقتضاء)؟
<input checked="" type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	كلا	<input type="checkbox"/>	نعم	إذا كان الجواب نعم، هل استعرضت الوحدة الإقليمية المسؤولة عن الضمانات أو مدير الممارسات هذه الخطة؟
<input type="checkbox"/>	يُحدّد لاحقاً	<input checked="" type="checkbox"/>	كلا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل من المتوقع حصول ترحيل أو تشريد أو نقل فعلي؟
<input type="checkbox"/>	يُحدّد لاحقاً	<input checked="" type="checkbox"/>	كلا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل من المتوقع حصول ترحيل أو تشريد لأسباب اقتصادية؟ (خسارة الأصول أو إمكانية الوصول إلى الأصول ما يؤدي إلى فقدان مصادر دخل أو أي سبل عيش أخرى)
سياسة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات						
<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input checked="" type="checkbox"/>	كلا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل تم إرسال الوثائق ذات الصلة بسياسات الضمانات إلى مركز المعلومات العام (إنفو شوب)؟
<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input checked="" type="checkbox"/>	كلا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل تم الإفصاح عن الوثائق ذات الصلة داخل البلد في مكان عام بشكل واضح ولغة تمكّن المجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية من فهمها والاطلاع عليها؟
جميع السياسات المتعلقة بالضمانات						
<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	كلا	<input checked="" type="checkbox"/>	نعم	هل تم وضع جدول زمني كافٍ وميزانية ومسؤوليات مؤسسية واضحة من أجل تنفيذ التدابير المتعلقة بسياسات الضمانات؟
<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input checked="" type="checkbox"/>	كلا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل جرى إدراج التكاليف المتعلقة بتدابير سياسات الضمانات ضمن تكلفة المشروع؟
<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	كلا	<input checked="" type="checkbox"/>	نعم	هل يتضمن نظام الرصد والتقييم في المشروع عملية رصد آثار الضمانات والتدابير المتعلقة بسياسات الضمانات؟

☐	لا ينطبق	[X]	كلا	☐	نعم	هل أتفق على ترتيبات تنفيذ مُرضية مع الجهة المقترضة وتم إبرازها بشكل مناسب في الوثائق القانونية للمشروع؟
---	----------	-----	-----	---	-----	---

٧. جهات الاتصال

البنك الدولي

جهة الاتصال : سيما و. كنعان

المنصب: كبيرة أخصائيي التنمية الاجتماعية

الجهة المقترضة /العميل /الجهة المتلقية

الاسم: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

جهة الاتصال : معالي السيد عماد نجيب فاخوري

المنصب: الوزير

البريد الالكتروني: ifakhouri@mop.gov.jo

الوكالات المنفذة

الاسم: وزارة الشؤون البلدية

جهة الاتصال: زيادة

المنصب: مدير المشروع

البريد الالكتروني: essrp@yahoo.com

٧١. للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بالبنك الدولي على العنوان التالي:

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

رقم الهاتف: 1000-473 (202)

الموقع الالكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

٧١١. الإقرار والموافقة:

رئيسة فريق العمل :	الاسم: سيما و. كنعان
--------------------	----------------------

للإقرار والموافقة:

التاريخ: 31 تشرين الأول /أكتوبر 2016	الاسم: نينا شي (SA)	مستشار لشؤون الضمانات:
التاريخ: 31 تشرين الأول /أكتوبر 2016	الاسم: ايات سليمان (PMGR)	مدير الممارسات:
التاريخ:	الاسم: فريد بلحاج	المدير على صعيد البلد: